

Distr.: General
18 April 2018
Arabic
Original: French



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشترط بأن ترفق تقرير توغو عن
تنفيذ التدابير التي اتخذها المجلس ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو المبين في القرارات
١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦)
و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لتوغو لدى الأمم المتحدة

تقرير توغو عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

دأبت توغو، منذ استقلالها وحتى يومنا هذا، على انتهاج سياسية دولية تقوم على السعي نحو تحقيق السلام الدولي من خلال التعايش السلمي بين الأمم. وبناء على ذلك، عملت السلطات العليا، ولا تزال، من أجل تسوية النزاعات وتحديثه بؤر التوتر. وفي هذا الصدد، فإن توغو ملتزمة تماما بواجباتها الدولية لتعزيز السلام العالمي.

واقترنا منها بأن نزع السلاح النووي يظل أحد الشروط اللازمة لنشوء عالم يسوده السلام، وقعت توغو في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصدقت عليها في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠. وبرهنت دولة توغو، بتوقيعها وتصديقها على هذا الصك القانوني الهام، على التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية.

ووقعت حكومة توغو أيضا، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، التي دخلت حيز النفاذ منذ ٢٠٠٩، وصدقت عليها بعد ذلك بأربع سنوات، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وهي تضطلع بدور نشط في أعمال استعراض تنفيذ المعاهدة، التي تعتبرها أساسية بالنسبة للأمن الجماعي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن توغو، بصفتها عضوا في مجلس الأمن من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، لا يمكنها، تحت أي ظرف، أن تنأى بنفسها عن جهود المجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فإن اتخاذ مجلس الأمن قرارات مختلفة، ولا سيما القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب برنامجها النووي، يتسق تماما مع السياسات الدولية لتوغو، التي تؤيد تماما ما جاء في تلك القرارات.

وتوغو على اقتناع بأن تنفيذ القرارات المذكورة آنفا سيسهم في توطيد السلم والأمن الدوليين.

غير أن توغو تود أن تؤكد أيضا على أنه وفقا للإحصاءات الرسمية، لم تحصل أي تبادلات تجارية أو على صعيد الموارد البشرية بين توغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال العقد الأخير، بما في ذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك تبادل رسمي أو علاقات تعاون رسمي بين توغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من شأنه أن يشكل خرقا للالتزامات الدولية لتوغو.

ومع ذلك، ومن أجل الامتثال بفعالية للقرارات المذكورة أعلاه، قامت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في الجمهورية التوغولية بتعميم نصوص هذه القرارات كاملة على جميع المؤسسات الوطنية المعنية، وطلبت إليها القيام، عند الاقتضاء، بتقديم معلومات منتظمة عن التنفيذ الكامل والفعال لجميع أحكام القرارات. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات داخل

وزارة الشؤون الخارجية. وتتولى وزارة الشؤون الخارجية رئاسة اللجنة، التي تضم في صفوفها أعضاء من هذه الوزارة إلى جانب أعضاء آخرين من وزارة الدفاع وقدمى المحاربين، ووزارة الأمن والحماية المدنية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التعدين والطاقة، ووزارة الهياكل الأساسية والنقل، ووزارة التجارة والصناعة وتنمية القطاع الخاص والسياحة. وأنشئت اللجنة من أجل مناقشة القرارات المذكورة أعلاه، وتجميع المعلومات الواردة، وإعداد تقارير عن الجزاءات المفروضة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكرزت اللجنة المشتركة بين الوزارات في عملها على مجالات عدة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة، والأمن، والجمارك، والمعاملات المالية، والنقل، والتعدين.

وفي مجال الهياكل الأساسية والنقل، نلاحظ أنه وفقا للقرارات الآتية الذكر، فإن الحكومة التوغولية، من خلال وزارة الهياكل الأساسية والنقل، قد حذفت من السجل التوغولي نحو ٢٠ سفينة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت ترفع العلم التوغولي.

و بموجب القرارين رقم ١٨٤ ورقم ١٨٥ المؤرخين ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الصادرين عن مديرية الشؤون البحرية في وزارة الهياكل الأساسية والنقل، تم إلغاء تسجيل السفن التالية:

- السفينة التجارية *Tong Da*، المعروفة سابقا باسم *Dong Kun 6*، رقم التسجيل TG 00787، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDT7، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8649993
 - السفينة التجارية *Chon Myong 1*، المعروفة سابقا باسم *Eastern Luck*، رقم التسجيل TG 00457L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VCE8، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8712362
- و بموجب القرارات رقم ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ الصادرة عن مديرية الشؤون البحرية في وزارة الهياكل الأساسية والنقل، تم إلغاء تسجيل السفن التالية:
- السفينة التجارية *Pu Gang*، رقم التسجيل TG 00827L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDY7، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8407888
 - السفينة التجارية *Wan Long Hai*، رقم التسجيل TG 00792L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDU4، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9061227
 - السفينة التجارية *Long Rich 5*، رقم التسجيل TG 5VDU4L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDW7، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8651178
 - السفينة التجارية *Hera*، رقم التسجيل 00786L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDT6، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9009061
 - السفينة التجارية *Bright Master*، رقم التسجيل TG 00789L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDT9، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9073165
 - السفينة التجارية *Kun Peng*، رقم التسجيل TG 00830L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDZ2، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9012379

- السفينة التجارية *Long Rich 2*، رقم التسجيل 00797L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDU9، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8999544
 - السفينة التجارية *Ming Yue*، رقم التسجيل 00788L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDT8، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8403911
 - السفينة التجارية *Pole Star 1*، رقم التسجيل TG 00815L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VVDX3، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9011399
 - السفينة التجارية *New Dawn*، رقم التسجيل TG 00783L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDT3، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9135494
 - السفينة التجارية *Lucida 189*، رقم التسجيل TG 007739L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDN8، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8661719
 - السفينة التجارية *Grand Hope*، رقم التسجيل TG 00790L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VDU2، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8667414
- و بموجب القرارات رقم ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧ الصادرة عن مديرية الشؤون البحرية في وزارة الهياكل الأساسية والنقل، تم إلغاء تسجيل السفن التالية:
- السفينة التجارية *Yuko Maru*، المسجلة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9022362
 - السفينة التجارية *Rich Honor*، رقم التسجيل TG 00857L، إشارة المخاطبة اللاسلكية 5VEC5، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9138628
 - السفينة التجارية *Xin Guang Hai*، المسجلة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 9004700
 - السفينة التجارية *Chon Won 67*، الرقم في سجلات المنظمة البحرية الدولية 8574409

وبالإضافة إلى ذلك، وضعت توغو مبادرات عديدة على صعيد الأمم المتحدة، وكذلك على صعيد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأنشأت جهازاً وطنياً مسؤولاً عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في عرض البحر بموجب المرسوم رقم 2014-113/PR المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، لتعزيز إطارها المؤسسي من أجل إيلاء اهتمام خاص للأمن البحري والسلامة البحرية في توغو.

وفي مجال التجارة، كشف المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية والديمقراطية عن استيراد منتجات وأصناف مختلفة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبلغ قيمتها ٦٧٧ ٦٧٣ ٠٧٨ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. وشملت هذه المنتجات والأصناف مادتي البولي إيثيلين والبوليبروبيلين، والمنسوجات المستعملة، والمركبات المستخدمة العاملة بالديزل وهيكل هذه الأنواع من المركبات. غير أن الدوائر التقنية لم تكشف عن أي صادرات توغولية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الفترة نفسها.

ومنذ ذلك الحين، وبعد اعتماد القرارات المختلفة، لم تجر أي معاملات تجارية إضافية بين توغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبالمثل، في قطاع التعدين والطاقة وفي قطاع صناعة الأسلحة، لا تشارك توغو في أي أنشطة تجارية أو مالية أو عسكرية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونظرا لأن السلام والأمن يحظيان حاليا بأولوية أكبر من تلك المعطاة للبرامج الإنمائية، وقعت الحكومة التوغولية على صكوك قانونية دولية مختلفة تتناول مسائل نزع السلاح وحفظ السلام. وتتقيد توغو تماما بالأسس والالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتلتزم بالاستفادة من فرصة المساهمة في الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من جانب توغو، تجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسات للإدارة العامة والمعايير التشريعية تتولى مسؤولية إدارة المنتجات الخطرة، مثل أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن، وبالحظر المفروض على الدخول الأراضي الوطنية أو عبورها وعلى التحقق من أنشطة رعايا كوريا الشمالية في توغو، تجدر الإشارة إلى أن توغو لم تبرم إطارا رسميا للتعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا يوجد تقريبا أي من مواطني ذلك البلد يعملون في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة داخل الأراضي الوطنية.

ولا يوجد أي ربط جوي أو بحري بين توغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا يوجد في توغو أي ميناء أو مطار لعبور السفن أو الطائرات القادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو المتوجهة إليها.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدوائر المختصة تتولى تنفيذ جميع الأحكام لكفالة التنفيذ الفعال للتدابير الرامية إلى منع دخول أو عبور الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة أو أفراد أسرهم أو أي شخص يتصرف بالنيابة عن شخص أو كيان محدد اسمه.

وفي مجال الضوابط الجمركية وضوابط المعاملات المالية، لا علم لدوائر مكتب الإيرادات التوغولية بوجود أي منتجات أو سلع أخرى من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم يتم تحديد أي منتجات أو سلع من هذا القبيل. وكنتيجة طبيعية، لم يُعلن عن حركة نقدية من كوريا الشمالية أو إليها.

وفيما يتعلق بقطاع الأعمال المصرفية والتمويل البالغ الصغر، لم تجد السلطات المختصة أي دليل على تحويل أموال إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا توجد مصارف مراسلة أجنبية في كوريا الشمالية للمصارف التوغولية. وبالمثل، لا توجد أي معاملات مالية تنطوي على إيرادات أولية أو ثانوية لاستثمارات أجنبية مباشرة.

وعموما، ليس هناك أي اتصالات رسمية أو خاصة بين توغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من شأنها أن تيسر تحركات وأنشطة الأفراد أو الكيانات ذات الصلة بذلك البلد.

ولذلك، فإن توغو ملتزمة بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن للحيلولة دون توريد السلع إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو بيعها أو نقلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبر أراضي توغو أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها الوطني.

وستواصل توغو الامتثال التام لأحكام القرارات المذكورة أعلاه والالتزامات الواردة فيها، وسوف تبلغ اللجنة، في أقرب وقت ممكن، بأي خطوات أخرى تتخذها لإنفاذ الأحكام الواردة في القرارات المتخذة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.